

هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على

معدلات نمو الدول النامية ؟

علي عبد القادر علي

هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية ؟

أولاً: مقدمة

كما هو معروف فقد سادت منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي مدرسة في صياغة السياسات الاقتصادية تقول بأن من شأن اتباع سياسات اقتصادية تجميعية "جيدة" أن يؤدي إلى تحقيق نجاحات اقتصادية في المدى الزمني البعيد معبراً عنها بتحقيق معدلات مرتفعة لنمو دخل الفرد¹. وكما هو معروف أيضاً فقد تم التعبير عن هذه الفئاعات في مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي التي صاغتها مؤسسات التمويل الدولية، خصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودعمتها مجموعة الدول المانحة للعون، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك الحال أصبح من المعروف أن حزم السياسات الاقتصادية التجميعية هذه قد تم فرضها على الدول النامية خلال الفترة الممتدة منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي وحتى نهايته².

تشتمل أهم محاور هذه السياسات على العمل على تثبيت الاقتصاد المحلي من خلال تحقيق معدلات متدنية من التضخم، والقضاء على التشوهات السعرية بما في ذلك القضاء على المغالاة في سعر الصرف، وزيادة انفتاح القطر على الاقتصاد الدولي، وزيادة الترحيب بالتدفقات الرأسمالية الخاصة. وفي إطار فرض مثل هذه السياسات على أقطار أمريكا اللاتينية تم وصفها على أنها تمثل "وفاق واشنطن" كناية عن تبنيها بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية. وكما هو معروف أيضاً فقد تطورت أدبيات تطبيقية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لتقييم أداء مختلف الأقطار وذلك من وجهة نظر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي³. هذا وقد كان من أهم

¹ عرف البنك الدولي (12:1998؛ الإطار رقم 3) السياسات "الجيدة" بملاحظة أن "القطر الذي يوفر على سياسات غير جيدة هو الذي تكون فيه معدلات التضخم والعجزات المالية مرتفعة، ويكون نظام تجارته مغلقاً".

² ليطمن قلب القارئ على أن هذا الادعاء ليس من باب الغوغائية انظر ستيجلتز (2002) و(2003).

³ اشتملت طرق تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي على طريقة "ما قبل وما بعد"، و"طريقة مقارنة حالات تطبيق السياسات" و"الطريقة المعمة للتقييم"؛ و"طريقة النماذج التمثيلية".

على الرغم من ذلك ظلت المؤسسات الدولية المانحة للعون تبشر بما سيزترب على تطبيق حزمة سياسات وفاق واشنطن من مكاسب اقتصادية على المدى الزمني المتوسط والطويل خصوصاً فيما يتعلق بتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الزمني الطويل . فعلى سبيل المثال في تقريره حول "التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ، والذي صدر بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدبي في سبتمبر 2003 ، حث البنك الدولي (2003) أقطار المنطقة على "تعميق وتسريع الإصلاحات" بتركيز على الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية وافتتاح الاقتصاديات على العالم الخارجي ولاحظ "أن هدف الإصلاحات التجارية هو رفع وتيرة النمو"⁴ .

استند التبشير بأهمية العناية بتأسيس سياسات اقتصادية رشيدة ، "جيدة" ، لأغراض تعزيز الأداء التنموي للدول النامية على الأدبيات التطبيقية في مجال دراسات النمو والتي أخذت في الانفجار بعد منتصف الثمانينات . هذا ولقد استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي على التطورات النظرية في هذا المجال . وكما هو معروف فقد طور سولو (1956) النموذج النيوكلاسيكي للنمو في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو الاقتصادي في العالم وخصوصاً النمو في الدول الصناعية المتقدمة⁵ . وقد كانت أحد أهم نتائج هذا النموذج أن معدل النمو الاقتصادي طويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني والذي يتحدد بقوى خارجية عن نطاق النموذج الاقتصادي وذلك على شكل هبوط "المن والسلوى" من السماء . في هذا النموذج ليس هنالك تأثير للسياسات على معدل النمو طويل المدى . بعد منتصف الثمانينات أخذت نظرية النمو الاقتصادي التي طورها سولو تعرف بنظرية النمو "البراني" وذلك في مقابلة نظرية النمو "الجواني" التي تطورت بعد ذلك والتي هدفت إلى نمذجة التقدم التقني على أساس أنه نشاط اقتصادي يتم في إطار

⁴ في هذا التقرير صنف البنك الدولي أقطار المنطقة إلى ثلاث مجموعات: "البلاد الفقيرة بالموارد" وتضم مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس ، وهي مجموعة وصفت بأنها "متقدمة نسبياً في اتجاهها العام للإصلاح" ؛ و"الدول الغنية باليد العاملة والموارد الطبيعية" وتضم الجزائر وسوريا واليمن ، وهي مجموعة تمت دعوتها لتعميق الإصلاحات الاقتصادية ؛ و"الدول المستوردة للعمالة والغنية بالموارد" وتضم دول مجلس التعاون الخليجي ، وهي دول تواجه تحدي تسريع نمو القطاع غير النفطي وتحدي تقليص أثر تقلب أسعار النفط على الاقتصاد .

⁵ اشتملت الحقائق النمطية للنمو في الدول المتقدمة ، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، على ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال ، وثبات أفضية رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك ثبات معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة .

تعني هذه الورقة باستعراض المحتوى النظري والتطبيقي لقضايا صياغة السياسات الاقتصادية التجميعية في الدول النامية وتأثير مثل هذه السياسات على معدل النمو طويل المدى في هذه الدول وذلك في إطار الشكوك المتزايدة حول إدعاء أن هنالك علاقة إيجابية بين مؤشرات السياسات ومعدلات النمو . في القسم الثاني تستعرض الورقة النماذج المعيارية لمدرستي النمو "البراني" والنمو "الجواني"⁷ . في القسم الثالث تستعرض الورقة الشواهد التجريبية غير المباشرة حول عدم وجود علاقة إيجابية بين السياسات والنمو بينما يهتم القسم الرابع بإيراد الشواهد التجريبية المباشرة . في القسم الخامس تستعرض الورقة حالة الدول العربية بينما تقدم بعض الملاحظات الختامية في الجزء السادس .

ثانياً : الشواهد التجريبية غير المباشرة

1.2. إستقرار معاملات التقدير :

أدت عملية اختيار المتغيرات المفسرة في معادلة النمو إلى إثارة التساؤل حول استقرار معاملات التقدير في مثل هذه الدراسات . هذا وقد قام ساليا - مارتن (1997)، بتقدير مليوني معادلة نمو ليستوثق من استقرار معاملات التقدير لمختلف العوامل المفسرة المستخدمة في الأدبيات والتي بلغ عددها 62 متغيراً . في كل التقديرات احتفظ ساليا - مارتن بثلاث متغيرات مفسرة لوحظ أن كل الدراسات قد استخدمتها، وكلها متغيرات تعكس الظروف الابتدائية، وهي: دخل الفرد الحقيقي لعام 1960 ؛ وتوقع الحياة في عام 1960 ؛ ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام 1960 . من بين التسعة والخمسين متغيراً المتبقية وجد أن 22 متغيراً فقط تتسم بدلالة إحصائية غير قابلة للتغير عبر التقديرات المختلفة، بمعنى أن معاملات تقديرها تتسم بالاستقرار ويمكن تصنيف هذه على مجموعات على النحو التالي :

⁶ يرجع الفضل في تطوير هذه النظرية إلى رومر (1986) ولوكاس (1988) .

⁷ حسب المعجم الوسيط (المبسط) تعني كلمة "البراني" : الخارجي وهو خلاف الجواني . وفي الحديث : "من أصلح جوانيته أصلح الله برانيته" .

- العوامل الإقليمية: تشمل متغيرات الدمية لأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية (بمعاملات تقدير سالبة) ومتغير المسافة من خط الاستواء (بمعامل تقدير موجب).
- العوامل السياسية: تشمل متغيرات تفشي حكم القانون واحترام الحقوق السياسية والحريات العامة (بمعاملات تقدير موجبة) ومتغيرات عدد الثورات والاضرابات والحروب (بمعاملات تقدير سالبة).
- العوامل الدينية: تشمل نسبة السكان التي تعتق كل من الكنفوشية والبوذية والإسلام (بمعاملات تقدير موجبة) وكل من البروتستانتية والكاثوليكية (بمعاملات تقدير سالبة).
- عوامل السياسات الاقتصادية: وتشمل متغيرات المغالاة في سعر الصرف الحقيقي والانحراف المعياري لهامش سعر الصرف (بمعاملات تقديرية سالبة)، والاستثمار في المعدات والاستثمار في غير المعدات والانفتاح التجاري للاقتصاد على العالم (بمعاملات تقدير موجبة).
- عوامل الهيكل والتنظيم الاقتصادي: وتشمل نسبة الصادرات الأولية كنسبة من إجمالي الصادرات (بمعامل تقدير سالب) ونسبة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة رأسمالية الاقتصاد (بمعاملات تقدير موجبة).

هذا ما كان من أمر المجموعات العريضة للمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية غير القابلة للتغير مع اختيار نموذج تقدير النمو الاقتصادي . ويلاحظ في هذا الصدد غياب عدد من متغيرات السياسات التي عادة ما تستخدمها الأدبيات في تفسير النمو الاقتصادي طويل المدى :

- المتغيرات المتعلقة بالإفناق الحكومي بما في ذلك الإفناق الاستثماري ؛
- كل المتغيرات التي تعكس التطور النقدي للاقتصاد والهيكل التمويلي ومعدل التضخم وتذبذبه ؛
- كل المتغيرات التي تعني بقياس حجم الاقتصاد كالمساحة وحجم القوة العاملة وكل المتغيرات التي تعني بالتوجه الخارجي للاقتصاد كالقيود الجمركية وهامش سعر الصرف في السوق الأسود .

وبعد ، أقت هذه النتائج بظلال من الشك حول الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية التجميعية في حفز النمو طويل المدى . إلا أن ساليا - مارتن فضل إيجاد عذر لعدم استقرار معاملات هذه المتغيرات في طريقة إدخالها في معادلات التقدير حيث درجت الأدبيات على صياغتها في شكل دوال تربيعية .

2.2. انكسار السلاسل الزمنية:

في ورقة شيقة أعداد بريتشيت (2000) النظر في سجل النمو في الدول النامية مقارنة بسجل النمو في الدول المتقدمة وذلك من خلال استنطاق المعلومات في أشكالها الهندسية كرسومات بيانية للوغاريتم دخل الفرد والزمن. وأوحت إلية هذه الأشكال أن سجل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1960-1992 قد كان في شكل التل وهي خاصية النمو الأسي المستقر. ولاحظ أن هذه الخاصية لا تنطبق على سجل النمو في الدول النامية .

استند بريتشيت في دراسته على معلومات سمرز وهستون (1991) حيث تم قياس متوسط دخل الفرد على أساس المكافئ الشرائي لعام 1985 وهي سلسلة زمنية تمتد من عام 1960 إلى 1992. وتم توصيف المعلومات من خلال إحصائيات متوسط النمو السنوي ، ومعاملات استقرار النمو و معاملات التفاوت والتذبذب .

قسمت الفترة الزمنية إلى ثلاث فترات فرعية 1960 - 1973 و 1973 - 1982 و 1982-1992. ولأغراض دراسة ظاهرة عدم استقرار النمو تم تقدير دالة اتجاه لوغاريتم متوسط دخل الفرد كدالة في الزمن واستخدام سنة الانكسار في الاتجاه لحساب متوسط معدل النمو للفترة السابقة لسنة الانكسار والفترة اللاحقة ومقارنتهما⁸ .

ودون الدخول في تفاصيل فنية يهمننا ملاحظة أهم النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي :

⁸ للسلاسل الزمنية ذات الاتجاه يتم اختبار انكسار السلسلة بواسطة نموذج على النحو التالي :

$$X_t = \mu + \theta DU_t + \beta t + \alpha DT_t + \sum_{j=1}^k C_j X_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث DU و DT هي المتغيرات الدمية للانكسار وحيث T_β هي سنة الانكسار وحيث DU تساوي واحد إذا كانت $t > T_\beta$ وصفر غير ذلك وحيث $DT = t - T_\beta$ إذا كانت $t > T_\beta$ وصفر غير ذلك . ويتم تقدير المعادلة بالتتابع لقيم $T_\beta = 2, \dots, T_{t-1}$ حيث T هي عدد المشاهدات . للتفاصيل انظر بندافيد وبابل (1998: 562-565) و (1995: 457-461).

- أن معدلات النمو للدول المتقدمة قد كانت أعلى من تلك للدول النامية بطريقة ملحوظة (متوسط معدل نمو للدول المتقدمة لكل الفترة بلغ 2.9% في السنة مقارنة بمعدل 1.64% في السنة للدول النامية) وأن الفرق في متوسط الدخل فيما بين المجموعتين يزداد بطريقة مطلقة حيث زادت نسبة الدخل الوسيط من 5 لواحد إلى 7 لواحد .

- أن الفترة الزمنية منذ بداية الثمانينات قد كانت فترة ممعنة في السوء بالنسبة لمعظم الدول النامية (باستثناء الصين والهند) حيث ازدادت فجوة النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة 1982-1992 وبلغ معدل النمو الوسيط للدول المتقدمة حوالي 2.1% في السنة مقارنة بمعدل وسيط بلغ سالب 0.13% للدول النامية .

- كذلك اتسم النمو في الدول النامية بعدم الاستقرار حيث بلغ الانحراف المعياري لهذه الدول حوالي 2.1% مقارنة بنقطة مئوية واحدة للدول المتقدمة . كذلك اتسم النمو في كل البلدان بظاهرة الانتقال حيث سجلت الفترة 1973-1982 انخفاضاً في معدلات نمو البلدان النامية . في الجانب الآخر سجلت الدول المتقدمة انخفاضاً في معدل النمو فيما بين الفترتين الأوليتين .

- أظهرت معدلات النمو اختلافات كبيرة مع الزمن في القطر الواحد . ففي الدول النامية كان متوسط الانتقال المطلق حوالي 3.4 نقاط مئوية وشهدت 55 قطراً نامياً من بين 111 قطراً انخفاضاً أو ارتفاعاً في معدل النمو فاق 3 نقاط مئوية خلال الفترة .

- أنه يصعب وصف تطور متوسط دخل الفرد في الدول النامية بواسطة دالة اتجاه أسية واحدة، وذلك على عكس سلوك متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة .

وبعد ، لقد هدف بريتشيت (2000) من دراسته إلى استنباط مضامين أنماط النمو هذه للدراسات التطبيقية التي حاولت فهم محددات النمو، خصوصاً تلك المتعلقة بالسياسات، عن طريق تقدير نماذج لتحليل الانحدار التي تجمع بين المشاهدات المقطعية والسلاسل الزمنية (بمعنى استخدام طريقة اللوحة) . هذا وقد أوضح أن هنالك العديد من الصعوبات المنهجية التي تواجه مثل هذه الطريقة تشتمل على تدني القوة التفسيرية للنماذج التي يتم تقديرها، وأخطاء

ويخلص برتشييت (2000: 274) إلى القول بأن "قانون النمو في الدول النامية يتمثل في "أن من شأن أي شيء أن يحدث"، وعادة ما يحدث . ومن ثم فإن الحديث عن معدلات النمو، في ظل ظاهرة عدم استقرار النمو ، تصبح لا معنى لها . فإن التقلبات الكبيرة للنمو حول اتجاهه تعني أنه وحتى لفترات زمنية يبلغ طولها عشر سنوات يمكن أن تهيمن الصدمات والنهوض على النمو وتعني هذه الملاحظة أن التقسيم الاعباطي لسلسلة ظاهرة زمنية لدخل الفرد إلى عدة فترات زمنية تختلف في أطوالها لا يتوقع أن تؤدي إلى إدراك أعمق لدور السياسات فيما يتعلق بفهم محددات النمو الاقتصادي.

3.2. الانكسار المغزوي للسلاسل الزمنية:

يهمنا ملاحظة أن برتشييت (2000) قد اتبع الطريقة التي اقترحها بندافيد وبابل (1995 و 1998) واللدان ركرا على سنة انكسار السلسلة الزمنية ذات المغزوية الإحصائية في عينة الدول التي استخدمهاها .

هذا وقد أفرزت دراسة بندافيد وبابل 54 حالة انكسار ذات مغزوية إحصائية تم تصنيفها على ثلاث مجموعات:

- مجموعة الأقطار التي فاق فيها متوسط معدل النمو بعد سنة الانكسار ذلك الذي ساد في الفترة ما قبل الانكسار، وضمت 8 أقطار، منها المملكة المتحدة فقط كدولة متقدمة.
- مجموعة الأقطار التي كان فيها متوسط معدل النمو بعد سنة الانكسار موجبا ولكنه أقل من معدل النمو للفترة السابقة على سنة الانكسار، وضمت 25 قطراً، 14 منها دول متقدمة.
- مجموعة الأقطار التي كان فيها متوسط معدل النمو بعد سنة الانكسار سالبا وضمت 21 قطراً، ولا يوجد بينها دولة متقدمة.

لاحظ بندافيد وبابل (1998) أن ما حدث في الدول المتقدمة يمكن تفسيره على أساس فوره النمو التي عادة ما تحدث إثر الحروب (كالجرب العالمية الثانية) وان انخفاض معدلات النمو للفترة ما بعد الانكسار تتسق مع تنبؤات نموذج النمو النيوكلاسيكي في اتجاه هذه المعدلات للاستقرار في مستواها طويل المدى وان عوامل انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف في عام 1971 وارتفاع أسعار الطاقة في 1973 و 1979 قد سرعتا من إحداث الانتقال نحو التوازن المستقر لمعدلات النمو.

كذلك يلاحظ أن معدلات النمو المرتفعة خلال الفترة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى سنوات الانكسار قد تطابقت مع الاتجاه العام للسياسات في الدول المتقدمة نحو تحرير التجارة الخارجية وتأسيس الأنظمة التي تشجع تدفق السلع عبر الحدود (كالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي). أما الدول النامية التي شهدت انهيارا في معدلات نموها فيما بين الفترتين فقد عانت من الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الحقيقية بين عامي 1979 و 1982 والانخفاض الشديد في أسعار السلع الأولية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وسوء إدارة الاقتصاديات المحلية.

وبعد ، يمكن قراءة هذه النتائج على أنها مؤشر في اتجاه أن السياسات الاقتصادية لا تؤثر بطريقة منتظمة في عملية النمو طويلة المدى وذلك في ضوء أن الدول المتقدمة، والتي تتوفر على سياسات راقية، قد عانت من تدني

4.2. الاتجاه الزمني للسياسات في الدول النامية:

في ورقة شيقة لاحظ إستري (2000) أنه خلال الفترة 1960-1979 كان وسيط معدل نمو دخل الفرد الحقيقي في الدول النامية 2.5 في المائة سنوياً انخفض خلال الفترة 1980-1999 إلى صفر في المائة ، وأنه خلال الفترة الزمنية 1960 إلى نهاية التسعينات تحسنت كل مؤشرات السياسات التي عادة ما تستخدم في نماذج تفسير النمو الاقتصادي طويل المدى .

فيما يتعلق بالاتجاهات الزمنية لمؤشرات السياسات في الدول النامية لاحظ إستري ما يلي:

- ارتفع العمق النقدي، مقاساً بنسبة عرض النقود للنتائج المحلي الإجمالي، من حوالي 15% في عام 1961 إلى حوالي 30% للفترة 1985-1997 .
- ارتفع سعر الفائدة الحقيقي، الذي يقيس الكبت التمويلي أو التحرير التمويلي، من حوالي صفر في عام 1961 (سالب 9% عام 1970) إلى حوالي 8% عام 1994 (وكان موجبا منذ عام 1980) .
- انخفض الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي (معرفاً على أنه المؤشر المحلي لأسعار المستهلك على سعر صرف العملة المحلي بالنسبة للدولار مضروباً في مؤشر أسعار المستهلك في أمريكا) من حوالي 117% في عام 1961 (بمعدل مغالاة يساوي 17%) إلى حوالي 90% عام 1997 وحيث شهدت كل الفترة تخفيضاً مستمراً في سعر الصرف الحقيقي .
- تحسن العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (باستبعاد الهبات) من حوالي سالب 8.5% في عام 1982 (وقد كان اتجاهه منذ عام 1960 متناقماً من سالب 3% عام 1961 إلى حوالي سالب 5% في عام 1996 (بينما كان اتجاهه متحسناً منذ 1983) .

- تحسن العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك الهبات) من حوالي سالب 6% في عام 1982 (بينما كان اتجاهه متقافماً منذ عام 1960 من سالب 2.5% عام 1982 (وقد كان اتجاهه متقافماً منذ 1960 من سالب 3.5% في عام 1996 (وقد كان اتجاهه متحمساً منذ عام 1983).

بالإضافة إلى ذلك، لم يظهر أي من مؤشرات السياسات الأخرى تدهوراً يعُتد به خلال الفترة الزمنية تحت الدراسة كالعلاوة في سعر صرف السوق السوداء، ومعدل التضخم (حيث بلغ الوسيط أقل من حوالي 15% سنوياً)، ونسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للانفتاح الاقتصادي):
ويلاحظ إسترلي بعد هذا أن "فقر السياسات لا يوفر تفسيراً معقولاً للحقبات الضائعة على الدول النامية. فالسياسات قد تحسنت خلال الفترة 1960-1999 أو لم تدهور".

ثالثاً : الشواهد التجريبية المباشرة

تعتبر دراسة إسترلي (2003) من أهم الدراسات في هذا المجال⁹. اشتملت متغيرات السياسات التي تم استخدامها على معدل التضخم، والفائض في الموازنة العامة، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي، وعلاوة سعر صرف السوق الأسود، والعمق النقدي، والانفتاح الاقتصادي. وكما درجت العادة تم تقدير معادلة النمو للفترة 1960-1999 مقسمة إلى فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات بحيث استخدمت متوسطات المتغيرات المعنية لكل فترة فرعية. هذا ويوضح الجدول رقم (1) نتائج تقدير دالة النمو حيث المتغير التابع هو معدل نمو دخل الفرد وحيث الأرقام بين الأقواس هي القيمة المطلقة لإحصائية -ت. وبالإضافة إلى معامل التقدير يرصد الجدول متوسط متغيرات السياسات لعينة الدول والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيم للمتغيرات. وباستخدام معاملات التقدير والانحراف المعياري يرصد الجدول مساهمة التحسن في كل من متغيرات السياسات بمقدار الانحراف المعياري لكل في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (1): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية

⁹ انظر، على سبيل المثال، أسموقلو وأصحابه (2003) حيث تم استخدام ثلاث مؤشرات للسياسات الاقتصادية التجميعية اشتملت على الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ليعكس حجم الحكومة)، ومعدل التضخم ومؤشر المغالاة في سعر الصرف؛ وإسترلي ولقباين (2003)، حيث تم استخدام ثلاث مؤشرات للسياسات التجميعية اشتملت على مؤشر للانفتاح الاقتصادي ومؤشر للمغالاة في سعر الصرف ومعدل التضخم.

المغيرات المفسرة	معامل التقدير (قيمة ت الإحصائية)	مساهمة التحسن بانحراف معياري في المؤشر
لوغاريتم (1+ معدل التضخم)	-0.018 0.018** (2.6)	0.006
الفائض في الموازنة العامة/للناجح	0.092** (2.8)	0.005
عرض النقود للناجح	0.010 (1.4)	0.003
لوغاريتم مؤشر المغالاة في سعر الصرف	-0.014 0.014** (3.0)	0.005
لوغاريتم (1+ علاوة سعر صرف السوق الأسود)	-0.012 0.012** (2.3)	0.007
الواردات + الصادرات) / للناجح	0.010*** (1.9)	0.005
ثابت التقدير	0.016*** (3.6)	-
عدد المشاهدات	422	-
معامل التحديد	0.18	-
إجمالي المساهمة في زيادة معدل النمو	-	0.031

المصدر : إيستري (2003: جدول رقم 4) ؛ * مغزوية إحصائياً على مستوى 5% ؛ ** مغزوية إحصائياً على مستوى 10% .

يتضح من الجدول أن أربعة من متغيرات السياسات تحظى بمعنوية إحصائية على مستوى 5% في تأثيرها على معدل نمو دخل الفرد :معدل التضخم ، والمغالاة في سعر الصرف ، وعلاوة سعر الصرف في السوق الأسود ، حيث لارتفاع كل منها تأثير سالب على معدل النمو ؛ والفائض في الموازنة العامة الذي تؤثر الزيادة فيه تأثيراً موجباً على معدل النمو . هذا وكان مؤشر الانفتاح الاقتصادي معنوياً على مستوى 10% وتأثير موجب ، إلا أن مؤشر العمق النقدي لم يحظ بمعنوية إحصائية .

توافق هذه النتائج مع تلك التي قررتها الأدبيات في السابق والتي استخدمت للتبشير بما سيجلبه اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي من منافع في مجال الأداء التنموي . وباستخدام معاملات التقدير يوضح الجدول طريقة حساب مثل هذه المنافع بافتراض أنه قد تم اتباع حزمة من السياسات أفضت إلى أن يتحسن كل مؤشر للسياسات بمقدار انحراف معياري . تحت مثل هذا الافتراض يوضح الجدول أن من شأن حزمة السياسات هذه أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بجوالي 3.1 نقطة مئوية .

وبالطبع فإن زيادة معدل النمو بجوالي 3.1 نقطة مئوية تمثل إغراءً كبيراً لصانعي السياسات لاتباع الحزمة التي استندت عليها الحسابات والتي تتمثل في :

- خفض لوغاريتم معدل التضخم بجوالي 0.32 .

- ازدياد الفائض في الموازنة كسببة من الناتج المحلي الإجمالي مجوالي 5 نقاط مئوية .
- زيادة نسبة عرض النقود للناتج المحلي الإجمالي مجوالي 25 نقطة مئوية .
- خفض لوغارِيثم المغالاة في سعر الصرف مجوالي 0.39 .
- خفض لوغارِيثم علاوة سعر الصرف في السوق الأسود مجوالي 0.55 .
- زيادة نسبة التجارة في الناتج مجوالي 45 نقطة مئوية .

وتعني هذه الحزمة أن التغييرات المطلوبة في مؤشرات السياسات ، بمقدار الانحراف المعياري لكل ، للحصول على زيادة في معدل النمو مجوالي 3.1 نقطة مئوية هي تغييرات كبيرة للغاية . ويكمن السبب في ارتفاع الانحراف المعياري لمؤشرات السياسات لوجود حالات قطرية معنة في سوء مؤشرات السياسات بمعنى أن قيم المؤشرات تنزع نحو القيم القصوى . هذا ويوضح تحليل توزيع مؤشرات السياسات في العينة اتسام التوزيع بالالتواء نحو القيم الدنيا في حالات التضخم، والتجارة الخارجية والعمق النقدي ونحو القيم العليا في حالة الموازنة العامة . هذا وقد اتسم توزيع مؤشر المغالاة بالاستواء كما في حالة التوزيع الطبيعي .

على أساس هذه الملاحظة حول توزيع مؤشرات السياسات قام إيستري (2003) باستبعاد المشاهدات التي تمثل قيماً قصوى حيث تم تحديد القيم المقبولة ، استناداً على قراءة الأدبيات واستقراءً للمعلومات المتاحة ، على النحو التالي :

- معدلات للتضخم ولعلاوة سعر صرف السوق الأسود تساوي أو تقل عن 35 في المائة .
- مغالاة في سعر الصرف تساوي أو تقل عن 68 في المائة .
- فائض في الموازنة العامة يتراوح بين 12% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي .
- عرض للنقود يساوي أو يقل عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي .
- نسبة للصادرات زائداً الواردات تساوي أو تقل عن 120% من الناتج المحلي الإجمالي .

باستبعاد المشاهدات التي تعتبر غير مقبولة تم إعادة تقدير معادلة النمو وقد كانت النتائج كما يوضح الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية: مقارنة العينة الصافية

المغيرات المفسرة	معامل التقدير	إحصائية ت	معامل التقدير	إحصائية ت
------------------	---------------	-----------	---------------	-----------

	(العينة الصافية)		(إجمالي العينة)	
1.2	0.064-	2.6	0.018-	لوغاريثم (1+ معدل التضخم)
0.2	0.018	2.8	0.092	الفائض في الموازنة العامة/للنتائج
0.3	0.004-	1.4	0.010	عرض النقود للنتائج
0.1	0.001	3.0	0.014-	لوغاريثم مؤشر المغالاة في سعر الصرف
1.1	0.010	2.3	0.012-	لوغاريثم (1+ علاوة سعر صرف السوق الأسود)
1.0	0.038-	1.9	0.010	(الواردات + الصادرات) / للنتائج
2.5	0.027	3.6	0.016	ثابت التقدير
-	193	-	422	عدد المشاهدات
-	0.03	-	0.18	معامل التحديد

المصدر : إيستري (2003: جدول رقم 6)

وكما يتضح من الجدول تفقد كل مؤشرات السياسات مغزويتها الإحصائية كما يتدنى معامل التحديد بطريقة ملحوظة . وتعني هذه النتائج أن الشواهد التطبيقية التي تؤيد وجود علاقة سببية بين السياسات الاقتصادية ومعدل نمو دخل الفرد تعتمد على وجود مشاهدات حول القيم القصوى لمؤشرات السياسات مما يعني بدوره أن الأقطار التي لا تعاني من تشوهات قصوى في مؤشرات السياسات لا ينبغي لها أن تتوقع تحسناً في أدائها الاقتصادي نتيجة لتحسن إدارتها الاقتصادية .

رابعاً : السياسات الاقتصادية التجميعية والنمو في الدول العربية

تتفق معظم الأدبيات الحديثة حول النمو في الدول العربية على أن من أهم خصائص النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة منذ 1960 وحتى نهاية التسعينات هو الدرجة العالية من عدم استقرار النمو (بمعنى تذبذبه) وحالة الانتقال من معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال الفترة 1960-1984 إلى معدلات نمو منخفضة نسبياً خلال الفترة 1985 وحتى نهاية التسعينات . هذا ويلخص الجدول رقم (3) النتائج التي توصل إليها البدوي (2002) في هذا الصدد لمجموعات الدول العربية حسب خصائصها الإنتاجية ، حيث الأرقام بين الأقواس توضح معامل التباين ، بمعنى الانحراف المعياري كسبة من القيمة المطلقة لمتوسط النمو ، الذي يقيس تذبذب النمو¹⁰ .

¹⁰ لنتائج مشابهة انظر مقدسي وفتح والإمام (2003) حيث استخدم إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التحليل عوضاً عن الدول العربية وحيث قسم هذا الإقليم إلى مجموعة أقطار مصدرة للنفط وأقطار غير مصدرة للنفط .

جدول رقم (3) الأداء التنموي في مجموعات الدول العربية: متوسط معدل نمو دخل الفرد الحقيقي

(نسب مئوية)

1998 - 1985	1984 - 1960	عدد الدول	مجموعة الدول العربية
1.2- (2.3)	2.5 (4.3)	1	اقتصاديات نفطية مختلطة
0.3 (8.9)	0.0 (2.0)	5	اقتصاديات نفطية
1.7 (3.4)	4.3 (1.4)	6	اقتصاديات متنوعة
0.5- (5.9)	1.0 (3.8)	4	اقتصاديات سلع أولية
0.5 (5.6)	2.0 (2.1)	16	الدول العربية

المصدر: البدوي (2002:6 جدول رقم 1) . ملحوظة: الأرقام بين الأقواس هي معامل التباين (= الانحراف المعياري ÷ القيمة

المطلقة للمتوسط) .

يتضح من الجدول أنه لكل المجموعات الفرعية للدول العربية ، فيما عدا مجموعة الاقتصاديات النفطية ، انخفض معدل النمو الاقتصادي مما كان عليه خلال الفترة 1960-1984 الأمر الذي انعكس على انخفاض متوسط معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة من حوالي 2 في المائة سنوياً خلال الفترة الأولى إلى حوالي 0.5 في المائة سنوياً خلال الفترة الثانية . هذا ويلاحظ أنه لكل من الاقتصاديات النفطية المختلطة (التي تمثلها الجزائر) واقتصاديات السلع الأولية كان الانخفاض في معدل النمو بحيث أصبح معدل النمو في الفترة الثانية سالباً .

من جانب آخر ، يوضح الجدول أنه فيما عدا حالة الاقتصاديات النفطية المختلطة ، ارتفعت حالة عدم استقرار معدلات النمو لكل مجموعات الدول العربية كما يعبر عنها معامل التباين . هذا وقد انعكس عدم استقرار النمو في مختلف المجموعات على حالة الدول العربية مجتمعة حيث ارتفع معامل التباين من 2.1 خلال الفترة 1960-1984 إلى حوالي 5.6 خلال الفترة 1985-1998 مما يعني أن عدم استقرار النمو قد تفاقم بجوالي الضعفين ونصف .

وبعد ، لعنا لسنا في حاجة إلى ملاحظة أن الصورة التي تعكسها هذه النتائج حول الحالة العربية تتسق مع ما تمت مشاهدته بواسطة بريشت (2000) وإيستري (2000) حول النمو في الدول النامية عموماً . ومع ملاحظة أن عدداً كبيراً من الدول العربية في كل المجموعات ، فيما عدا مجموعة الاقتصاديات النفطية ، قد طبقت برامجاً للإصلاحات

جدول رقم (4) : الاتجاه الزمني لمؤشرات السياسات التجميعية في عينة من الدول العربية :

(معاملات متغير الزمن)

القطر	معدل التضخم	العجز في الموازنة العامة	عرض النقود	المغالاة في سعر الصرف	علاوة سعر الصرف	التجارة الخارجية
الأردن	*0.0033-	**0.0030	*0.0293	*0.0175-	0.0002	0.0003-
تونس	*0.0037-	0.0001-	*0.0117	-	*0.0041	*0.0157
الجزائر	0.2200	*0.0049	**0.0106-	*0.0368-	0.0141	**0.0110-
مصر	0.0006-	0.0097	*0.0273	**0.0132-	0.0075-	0.0063-
السودان	*0.0174	0.0016	*0.0272-	***0.0175-	*0.0038-	***0.0113-
سوريا	0.0024-	**0.0032	*0.0148	*0.0172	0.0048	-
المغرب	*0.0027-	*0.0032	*0.0298	*0.0193-	0.0007-	*0.0103
موريتانيا	-	*0.0091	0.0036	-	0.0010	0.0045-
اليمن	0.0317-	***0.0105	*0.0606-	-	-	0.0170

* معنوي إحصائياً عند مستوى المعنوية 1% ؛ ** معنوي إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% ؛ *** معنوي إحصائياً عند مستوى المعنوية 10% .

يتضح من الجدول أن كل مؤشرات السياسات قد تحسنت بطريقة معنوية إحصائياً أو أنها لم تتدهور في عدد كبير من الدول العربية . وتمثل الاستثناءات لمثل هذه الاتجاهات الزمنية لتحسن مؤشرات السياسات التجميعية في الحالات التالية : تونس ، حيث سجلت العلاوة لسعر صرف السوق الأسود ارتفاعاً معنوياً إحصائياً ؛ والسودان حيث سجل معدل التضخم ارتفاعاً معنوياً وسجل كل من عرض النقود ومؤشر الانفتاح الاقتصادي انخفاضاً معنوياً ؛ وسوريا حيث سجل معدل المغالاة في سعر الصرف ارتفاعاً معنوياً ؛ واليمن حيث سجل عرض النقود انخفاضاً معنوياً .

¹¹ ربما كان من المفيد هنا إيراد اعتراف صندوق النقد الدولي من أن عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد قام بتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات . وترتب على هذه السياسات أن "ظل التضخم منخفضاً وفي تراجع مستمر طوال معظم التسعينات ؛ كما تقلصت عجوزات المالية العامة ، رغم استمرارها ، منذ منتصف الثمانينات حتى بلغت مستويات أقل من المسجلة في البلدان النامية الأخرى " (العبد وداودي (2-3: 2003) .

استناداً على هذه الاتجاهات الزمنية لمؤشرات السياسات يمكن اعتبار أن نتائج البدوي (2002) توفر دلائل غير مباشرة على أن السياسات الاقتصادية التجميعية لم يكن لها وقع إيجابي على معدل النمو الاقتصادي طويل المدى في الدول العربية .

لتوفير شواهد مباشرة تم تقدير دالة النمو للدول العربية للفترة 1960-2000 حيث قسمت الفترة لفترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات وحيث استخدمت متوسطات المتغيرات لكل فترة فرعية ، وحيث ضمت عينة الدول العربية كل من الأردن وتونس والجزائر ومصر والسودان وسوريا والمغرب وموريتانيا ، وهي عينة الدول التي تعتبر مؤهلة لتأثير السياسات على معدلات أداؤها الاقتصادي وتضم كل الدول العربية التي طبقت برامج للإصلاح الاقتصادي فيما عدا اليمن التي لا تتوفر لها معلومات . هذا وقد حسبت معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد من قاعد معلومات الشبكة الدولية للتنمية على أساس المكافئ الشرائي للدولار عام 1985 بينما حسبت متوسطات المتغيرات المفسرة من قاعدة معلومات البنك الدولي . ويورد الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات .

جدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات السياسات التجميعية والنمو في الدول العربية

الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	المتوسط	متغير السياسات
16.91	0.52	104.63	8.15	12.65	معدل التضخم
23.65	5.64	116.51	41.77	46.04	عرض النقود للنتائج
30.55	15.75	135.71	57.03	65.22	مؤشر الانفتاح التجاري
4.48	17.21-	3.85	4.70-	5.10-	الفائض في الموازنة العامة للنتائج
68.36	6.67-	365.25	16.54	40.28	هامش سعر صرف السوق الأسود
54.93	24.41	255.52	119.59	120.66	مؤشر المغالاة في سعر الصرف
2.72	3.92-	10.44	1.84	2.27	معدل النمو

المصدر: حساباتنا من قواعد المعلومات .

في تقدير دالة النمو للدول العربية ، وبالإضافة إلى مؤشرات السياسات التقليدية الواردة في الجدول رقم (5) فيما عدا مؤشر المغالاة في سعر الصرف ، أدخلنا متوسط معدل الاستثمار (بمعنى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو في السنة الأولى لكل فترة خمسية كمتغيرات مفسرة¹² . يلاحظ على نتائج العينة العربية أنها قد

¹² لم نستخدم مؤشر المغالاة في سعر الصرف نسبة لعدم توفر المعلومات لعدد من الدول العربية .

لاختبار استقرار هذه النتيجة الاجمالية تم استبعاد أحد المتغيرات المفسرة وإعادة تقدير العلاقة بين متغيرات السياسات المتبقية ومعدل النمو وقد كانت النتائج على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (6) :

جدول رقم (6): السياسات التجميعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية: صيغة إسترلي
(المتغير المعتمد (التابع) متوسط معدل نمو دخل الفرد لفترات خمسية)

6	5	4	3	2	1	المتغيرات المفسرة
***2.05) 0.1476	*(3.93) 0.1999	*(3.14) 0.2735	***1.92) 0.1878	**2.71) 0.2071	*0.2496	معدل الاستثمار
*(3.43) 0.5330	**2.50) 0.3474	(0.62) 0.0982	(0.70) 0.1332	(1.31) 0.2197	0.3105	معدل النمو في بداية الفترة الفرعية
(1.07) 8.1357	(0.88) 5.1585	(1.67) 12.0641	(1.13) 7.2102	-	*9.7578	لوغاريثم (100+معدل التضخم)
*(3.60) 0.0732-	*(4.59) 0.0820-	*(3.30) 0.0660-	-	*(3.24) 0.0541-	*0.0723-	عرض النقود للنتائج
*(2.52) 0.0499-	0.0283-	-	(1.47) 0.0325-	**2.05) 0.0375-	***0.0376-	مؤشر الانفتاح التجاري
(0.55) 0.0549	-	(1.29) 0.1316	***1.91) 0.2226	***1.80) 0.1478	0.1498	الفائض في الموازنة العامة للنتائج
-	**2.44) 2.5501-	**2.48) 3.5861-	3.3153-	*(2.77) 3.2537-	**3.0546-	لوغاريثم (100+هامش السوق الأسود)
(0.96) 34.5927-	(0.34) 9.6739-	(1.16) 40.29-	(0.59) 17.5886-	***3.43) 17.9230	29.2382-	ثابت التقدير
33	41	32	35	36	32	عدد المشاهدات
0.46	0.53	0.51	0.33	0.49	0.58	معامل التحديد

ملاحظات: (1) * معنوي عند 1% ؛ ** معنوي عند 5% ؛ *** معنوي عند 10% .

ويتضح من الجدول أنه فيما عدا تغيرات طفيفة في مستوى معنوية بعض مؤشرات السياسات (التأثير المعنوي الإيجابي للفائض في الموازنة العامة للعمودين (2) و(3) ، أي حالتي استبعاد معدل التضخم ومؤشر العمق النقدي ؛ وفقد

¹³ راجع مقدسي وفتح الإمام (2003) لنتائج مغايرة لعينة الدول العربية مقارنة بالعينة الدولية وذلك في تقدير معادلة النمو لا تشمل بالضرورة على مؤشرات للسياسات التجميعية. انظر أيضاً نتائج الإمام (2004) .

بالإضافة إلى الصيغة التي استخدمها إيسترلي تم تقدير دالة النمو عندما تأخذ متغيرات السياسات صيغة المستوى عوضاً عن اللوغاريتمات ، بمعنى استخدام معدل التضخم ومؤشر هامش سعر الصرف في السوق الأسود في شكل خطي دون تحويلهما للوغاريتمات . هذا ويورد الجدول رقم (7) هذه النتائج وذلك لجميع مؤشرات السياسات وللحالات التي يستبعد فيها كل مؤشر سياسات على حدة .

جدول رقم (7): السياسات التجميعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية: الصيغة الخطية

(المتغير المعتمد (التابع) متوسط معدل نمو دخل الفرد لفترات خمسية)

6	5	4	3	2	1	المتغيرات المفسرة
***2.05) 0.1488	*(3.84) 0.1987	*(3.02) 0.2687	**(2.10) 0.2063	**(2.56) 0.2024	*(2.87) 0.2433	معدل الاستثمار
*(3.45) 0.5335	**(2.45) 0.3506	(0.68) 0.01106	(0.60) 0.1124	(1.25) 0.2200	***1.75) 0.3273	معدل النمو في بداية الفترة الفرعية
(1.13) 0.0739	(0.91) 0.0472	(1.52) 0.0964	(1.18) 0.0603	-	(1.30) 0.0783	معدل التضخم
*(3.61) 0.0732-	*(4.39) 0.0798-	*(3.10) 0.0633-	-	*(2.87) 0.0489-	*(3.59) 0.0702-	عرض النقود للنتائج
**(2.53) 0.0498-	0.0268-	-	(1.41) 0.0309-	0.0379-	0.0380-	مؤشر الائتحة التجاري
	***1.86)			***2.02)	***2.02)	
(0.56) 0.0554	-	(1.15) 0.1176	***1.91) 0.2156	***1.77) 0.1489	(1.41) 0.1370	الفائض في الموازنة العامة للنتائج
-	*(2.21) 0.0112-	*(2.29) 0.0154-	*(2.19) 0.0163-	*(2.46) 0.0142-	0.0128-	هامش السوق الأسود
					***1.99)	
(1.19) 2.8559	(1.39) 1.9549	(0.75) 1.4855-	(0.10) 0.2502-	(1.17) 2.5415	(0.62) 1.4581	ثابت التقدير
33	41	32	35	36	32	عدد المشاهدات
0.46	0.52	0.50	0.35	0.47	0.57	معامل التحديد

بمقارنة العمود الأول من الجدول رقم (7) مع ذلك في الجدول رقم (6) يتضح أن هنالك اختلافات طفيفة فيما يتعلق بتأثير السياسات على معدل النمو طويل المدى حيث يفقد معدل التضخم معنويته في الصيغة الخطية بينما تحتفظ بقية المؤشرات بمعنويتها الإحصائية وكذلك اتجاهات تأثيرها . وبمقارنه بقية النتائج في الجدولين يتضح استقرار نتيجة

خامساً : ملاحظات ختامية

استعرضت هذه الورقة الأسس النظرية للمقترح القائل بأن من شأن السياسات الاقتصادية التجميعية أن تؤثر على معدل النمو طويل المدى ، وهي أسس تكمن في نماذج النمو الاقتصادي . ففي النموذج النيوكلاسيكي ، حيث يفترض أن معدل نمو التقدم التقني يتحدد خارج النموذج ، لا يتوقع أن يتأثر معدل نمو متوسط دخل الفرد على المدى الزمني الطويل بالسياسات الاقتصادية إذ أنه يتساوى مع معدل نمو التقدم التقني . أما في نموذج النمو الجواني ، حيث يفترض أن معدل نمو التقدم التقني يتحدد داخل النموذج من خلال نشاطات إنتاجية للمعرفة ، فيتوقع أن يتأثر معدل نمو متوسط دخل الفرد على المدى الزمني الطويل بالسياسات الاقتصادية .

على أساس هذه الخلفية النظرية استعرضت الورقة الشواهد التطبيقية فيما يتعلق بمقترح تأثير السياسات الاقتصادية التجميعية على معدل النمو طويل المدى في الدول النامية . ولاحظت الورقة أن هنالك شواهد تطبيقية غير مباشرة تشكك في مصداقية المقترح وانتقلت بعد ذلك لإيراد الشواهد التطبيقية التي تؤكد مثل هذه الشكوك والتي استندت على ملاحظة أنه خلال الفترة منذ 1960 شهدت كل مؤشرات السياسات التجميعية ، المستخدمة في الأدبيات التطبيقية ، تحسناً في الدول النامية بينما لم يتحسن الأداء الاقتصادي لهذه الدول . وتوضح النتائج التطبيقية أنه بعد استبعاد القيم القصوى لمؤشرات السياسات التجميعية تفقد كل هذه المؤشرات معنويتها الإحصائية كمتغيرات مفسرة لمعدل النمو طويل المدى في الدول النامية .

بالإضافة إلى هذه النتائج أوردت الورقة نتائج تتعلق بعينة من الدول العربية حيث أوضحت الورقة أنه فيما عدا متغير هامش سعر الصرف في السوق الأسود فإن بقية المتغيرات لا تحظى بمعنوية إحصائية أو أنها تحظى بمعنوية إحصائية إلا أن اتجاه تأثيرها يأتي مغايراً للتوقعات النظرية والنتائج التطبيقية .

وتعني هذه النتائج مجتمعة أن على صناع القرار في الدول النامية عموماً ، والدول العربية على وجه الخصوص ، التعامل مع الدعاوى التي تشدد على تعميق الإصلاحات الاقتصادية ، من أجل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ، بقدر كبير من الحذر خصوصاً في مجال جهودهم لإحداث التنمية في دولهم .

References

- Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., and Y. Thaicharoen, (2003), "Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises and Growth"; *Journal of Monetary Economics*, vol. 50, no. 1.
- Aghion, P., and P. Howitt, (1998), *Endogenous Growth Theory*; MIT Press, Cambridge, Mass.
- Barro, R., (1998), *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*; MIT Press, London.
- Barro, R., and X. Sala-I-Martin, (1995), *Economic Growth*; McGraw-Hill, New York.
- Ben-David, D. and D. Papell, (1998), "Slowdowns and Meltdowns: Postwar Growth Evidence from 74 Countries"; *Review of Economics and Statistics* vol. 130, no. 4.
- Ben-David, D. and D. Papell, (1995), "The Great Wars, The Great Crash, and Steady State Growth: Some New Evidence About an Old Stylized Fact"; *Journal of Monetary Economics*; vol. 36.
- Charemza, W., and D. Deadman, (1997), *New Directions in Econometric Practice: General to Specific Modeling, Cointegration and Vector Autoregression*; (2nd edition), Edward Elgar, Cheltenham.
- Domar, E., (1946), "Capital Expansion, Rate of Growth and Employment"; *Econometrica*, vol. 14.
- Easterly, W., (2003), "National Policies and Economic Growth: A Reappraisal"; Working Paper No. 27, Center for Global Development, www.cgdev.org.
- Easterly, W., (2001), "The Lost Decades: Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform: 1980-98"; *Journal of Economic Growth*, vol. 6.
- Easterly, W., and R. Levine, (2003), "Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development"; *Journal of Monetary Economics*, vol. 50, no. 1.
- Elbadawi, I., (2002), "Reviving Growth in the Arab World"; Working Paper no. 0206; Arab Planning Institute.
- Frankel, J., and D. Romer, (1999), "Does Trade Cause Growth?"; *American Economic Review*, vol. 89, no. 3.
- Harrod, R., (1948), *Towards a Dynamic Economics*, Macmillan, London.
- Levine, R., and D. Renelt, (1992), "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions"; *American Economic Review*, vol. 82, no. 4.
- Limam, I., (2004), "The Challenges of Growth in the Modern Arab Economy"; a presentation to a special workshop; Arab Planning Institute; Kuwait (in Arabic).
- Lucas, R., (1988), "On the Mechanisms of Economic Development"; *Journal of Monetary Economics*, vol. 2.
- Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam, (2003), *Determinants of Growth in the MENA Countries*"; API working paper no. 0301; Arab Planning Institute, Kuwait.

Pritchett, L., (2000), "Understanding Patterns of Economic Growth: Searching for Hills among Plateaus, Mountains, and Plains"; World Bank Economic Review, vol. 14, no. 2.

Rebello, S., (1991), "Long Run Policy Analysis and Long Run Growth"; Journal of Political Economy, vol. 99.

Rodrik, D., Subramanian, A., and F. Trebbi, (2002), "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development"; Working Paper no. 189, IMF; www.imf.org.

Romer, P., (1986), "Increasing Returns and Long-Run Growth"; Journal of Political Economy, vol. 94, no. 5.

Sala-i-Martin, X., (1997), "I Just Ran Two Million Regressions"; American Economic Review, Papers and Proceedings, vol. 87, no. 2.

Solow, R., (2000), Growth Theory: An Exposition; (2nd edition), Oxford University Press, Oxford.

Solow, R., (1956), "A Contribution to the Theory of Economic Growth"; Quarterly Journal of Economics, vol.70.

Stiglitz, J., (2003), The Roaring Nineties: Seeds of Destruction; Allen Lane, London.

Stiglitz, J., (2002), Globalization and Its Discontents; Allen Lane, London.

World Bank, (2003), Trade, Investment and Development in MENA: Engaging with the World; www.worldbank.org.

World Bank, (1998), Assessing Aid: What Works, What Doesn't and Why; Oxford University Press, Oxford.